

لجنة توصيات الملتقى الوطني حول ترشيد النفقات العمومية و رهانات النهوض بالإقتصاد

الوطني من خلال تنظيم الصفقات العمومية

يومي 20 و 21 نوفمبر 2017

بتاريخ 21 من شهر نوفمبر 2017 تم عقد اجتماع لجنة التوصيات برئاسة الدكتورة جليل مونية

المشرفة على الملتقى الوطني الموسوم بـ: " ترشيد النفقات العمومية و رهانات النهوض بالإقتصاد

الوطني من خلال تنظيم الصفقات العمومية" ، بحضور أساتذة من مختلف جامعات الوطن التي تأتي

أسمائهم على النحو التالي:

- ربيعة صبايحي أستاذة التعليم العالي –جامعة تيزي وزو
- براهيمى سهام أستاذة محاضرة أ –جامعة النعامة
- تياب نادية أستاذة محاضرة أ –جامعة نيزي وزو
- ظريفي نادية أستاذة محاضرة أ –جامعة المسيلة
- محمد علي أستاذ محاضر ب – جامعة أدرار
- شرفي صفية أستاذة مساعدة أ –جامعة بومرداس

من خلال فعاليات هذا الملتقى الوطني ، تبينت أهمية البحث عن الآليات المعتمدة للوصول إلى

إختيار أفضل المتعاملين المتعاقدين وتوفير أفضل الشروط لإنجاز موضوع الصفقة ومنه تحقيق أكثر

فعالية للطلبات العمومية من خلال إحترام مبدأ المنافسة من طرف جميع الفاعلين في هذا المجال.

فإصلاح نظام الصفقات العمومية يندرج في إطار مواكبة الإدارة العمومية للتغيرات الجارية

بإعتبار أن متطلبات التحديث وحسن الحكامة والإنتفاع الإقتصادي يقتضي التوفر على نظام للصفقات

يأخذ بعين الإعتبار ترسيخ الشفافية والحفاظ على مصالح الإدارة والقطاع الخاص في إطار شراكة متوازنة يتوخى منها إنجاز أعمال بجودة عالية وبكلفة مناسبة.

في هذا الصدد نصت المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام على أنه: « لضمان نجاعة الطلبات العمومية و الإستعمال الحسن للمال العام يجب أن تراعى في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين وشفافية الإجراءات، ضمن إحترام أحكام هذا المرسوم ». وبناء على ما سبق عرضه، ومساهمة في مساعي عصنة نظام الصفقات العمومية وترقية المنافسة في الجزائر لترشيد النفقات العمومية و تحقيق الإقلاع للإقتصاد الوطني ، تم استخلاص من طرف أعضاء اللجنة السالف ذكرها جملة من التوصيات ،علها تساهم في إصلاح ما يعترى النظام الحالي من نقائص وثغرات:

*التعريف بالمصطلحات التقنية في بداية النصوص التنظيمية المرتبطة بموضوع الصفقات

العمومية و تفويضات المرفق العام؛

* تفعيل العمل بالبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية على غرار الكثير من الدول يزيد من تكريس قيم

الشفافية في مجال إبرام الصفقات العمومية رغم صدور القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013 الذي

يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسييرها وكيفية تبادل المعلومات

بالطريقة الإلكترونية؛

* تكوين الموظفين والأعوان العموميون المكلفون بتحضير وإبرام وتنفيذ ومراقبة الصفقات العمومية

وتفويضات المرفق العام و أصحاب العروض أو المتعاملون المتعاقدون في المجال الإلكتروني من

خلال تقديم تكوينات في التعامل الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام؛

* من أجل تكريس فعالية دور لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في ضبط المنافسة في مجال الصفقات العمومية، فإنه يتعين الإهتمام والتركيز على تكوين أعضائها و تحسين المستوى وتجديد المعارف، وذلك من أجل تحسين مستمر لمؤهلاتهم وكفاءاتهم لتحقيق أكثر فعالية في تقييم العروض وإنتقاء أفضلها من الناحية الإقتصادية و هذا للوصول إلى النجاعة في الطلبات العمومية.

* تحديد نسبة العرض المالي الإجمالي للمتعامل الاقتصادي المختار مؤقتا، الذي يبدو منخفضا بشكل غير عادي بالنسبة لمرجع الأسعار؛

* تحديد نسبة العرض المالي الإجمالي للمتعامل الاقتصادي المختار مؤقتا، مبالغ فيه بالنسبة لمرجع الأسعار؛

* يجب تثمين احترام البيئة وأخذ بعين الإعتبار أهداف التنمية المستدامة و تفعيلها على مستوى لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض، لتأمين الفعالية في الطلبات العمومية وحسن استعمال المال العام و حماية البيئة؛

* الدعوة إلى إيجاد آليات للتنسيق والتعاون بين المصالح المتعاقدة و أجهزة الرقابة الخارجية خاصة مع المراقب المالي ؛

* إعداد كتب وجيزة ودلائل إرشادية لإجراءات و كفاءات إبرام وتنفيذ و مراقبة الصفقات العمومية وتقويضات المرفق العام ؛

* الرفع من قيمة العقوبات المالية لمرتكبي المخالفات المنافية للمنافسة و إعطائها الطابع الردعي؛

وفي الأخير، يتبين لنا أن تنظيم الصفقات العمومية في بلادنا قد عرف نقلة نوعية منذ صدور المرسوم الرئاسي رقم 15-247 الذي إرتقى بتنظيم الصفقات العمومية حيث رسخ قيم الشفافية وعزز آليات المنافسة و طرق الطعن كدعامات لدولة الحق والقانون.